بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالاعجاز، وجعله نبيا لنا لكل شيء فهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من الباطل ومازَ، وحل ببيان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل وما جاز، واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهديه وفاز، صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه ومن حوى بيته من ازواجه الطاهرات وحاز،

وبعد فقد نظرت عند اقرائي لمغني اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصايغ الحنفي وسماه بتنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثنا الباب الموحدة والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اطرح بعد ذلك هو بالبلاد الهندية وسماه بتحفة الغريب فاذا هي مملوة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة باشكالات لم يتغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة من اعظم من ذلك وتنوير ما اظلم من اشكال حالك فالتمس بعض الاصحاب ان اقيد ذلك بكتاب وان اضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف حايدا عن طريقي التعصب والاجحاف وسميته بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله تعالى العصمة مما يعاب والهداية الى طريق الصواب

قوله اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزا والسخرية واختياري مخرج الثنا لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من منع اطلاق المدح على الثنا لاجل جميل غير اختياري بناء على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به وما قيل في القد خطأ او مأول بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني من الشارع في كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعنى او تناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه في الفايق يدل على ترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا



الباب الثاني من الكتاب

قوله الباب الثاني من الكتاب

في تفسير الجملة يجوز ان تكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفي تفسير الجملة خبر مبتدا محذوف وفي الشرح الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدا موكدة بان تقدر متعلقة معرفة اي الباب الكاين من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير واقول في كون الثاني هنا اسم فاعل من ثنى يثني وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظر وذلك انهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من التا في التذكير ومتصلا به في التانيث ويستعمل مفردا نحو ثاني وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه مما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنا هنا للقول الا الاشتقاق على ان الشارح جعل الثاني وصفا للباب وجمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق قال الرضي ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشرطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد في الشرح آثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا مشهورا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ انتهى واقول القول وان اطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم في الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النايم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الصايغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النايم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النايم زيد قادم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفايدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى واقول كلام ابن الصايغ مبني على ان معنى مفيد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)